المشهد

العدد 345 السنة الرابعة عشرة- الأحد 1 فبراير 2026م - 13 شعبان 1447هـ

قالت العرب

يا سَاقِيَيَ أخَمْرٌ في كُؤوسِكُما أمْ في كُؤوسِكُمَا هَمٌ وَتَسهيدُ؟
أصَخْرَةٌ أنَا، ما لي لا تُحَرِّكُني هَذِي المُدامُ وَلا هَذي الأغَارِيدُ
إذا أرَدْتُ كُمَيْتَ اللَّوْنِ صَافِيَةً وَجَدْتُهَا وَحَبِيبُ النَّفسِ مَفقُود

هذا ما ينتظره الناس من مجلس النواب الجديد

بعد أطول ماراثون انتخابى فى تاريخ مصر، والذى استمر ٩٩ يوما، أدى مؤخرا ٥٩٦ نائباً اليمين الدستورية تحت قبة البرلمان، لتبدأ دورة جديدة من الحياة النيابية فى مصر تمتد لخمس سنوات قادمة، والخارطة السياسية للبرلمان تشمل تمثيل ١٥ حزباً سياسياً، بالإضافة إلى ١٠٥ نواب مستقلين (ما يقرب من ٢٠٪ من المنتخبين)، بالإضافة إلى النواب المعينين، ليكتمل بذلك التشكيل الذى يعول عليه المواطن المصرى بعض آماله لتغيير أوضاعه، بأن يصنع تغييرا فارقا فى حياته اليومية بتشريعات قابلة للتطبيق، وأن كانت هذه أحلام المواطن بالمجلس الذى يمثله، فالخبراء والمختصون لا يبعدون كثيرا عن هذه الطموحات، إنما يقدمون رؤية واضحة وبوصلة يمكن أن يستعين بها النواب فى طروحاتهم تحت القبة، والتحقيق التالى يكشف بعضا من هذه الرؤى المختصة..

ناجى الشهابي: المواطن يأمل فى استعادة الدور الدستورى الكامل للبرلمان

محمد أنور السادات: البث المباشر للجلسات يعطى مصداقية للأعضاء داخليا وخارجيا

رضا أبو صالح: استعادة ثقة المواطن أكبر التحديات أمام البرلمان الجديد

مجدى عشماوي: نحتاج لبيئة تشريعية تجذب البنوك الرقمية العالمية لتعمل فى مصر

أسامة بديع: البرلمان ليس مجرد غرفة لإقرار مشروعات القوانين المحالة من الحكومة

د. إيمان بيبرس: تمثيل المرأة فى البرلمان ضرورة تفرضها متطلبات التنمية

أحمد عناني: ننتظر حزمة من التشريعات تواكب الجمهورية الجديدة ورؤية 2030

قال النائب ناجى الشهابى رئيس حزب الجيل الديمقراطى وعضو مجلس الشيوخ: إن انعقاد الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد فى مصر يأتى فى لحظة دقيقة من عمر الوطن، تتشابك فيها التحديات الاقتصادية مع التهديدات الإقليمية، وتتزايد فيها تطلعات المواطنين إلى برلمان قوى وفاعل يكون صوتهم الحقيقى وحصنهم التشريعى والرقابي.

وأوضح الشهابى أن التحدى الأول أمام هذا المجلس يتمثل فى استعادة الدور الدستورى الكامل للبرلمان، بوصفه سلطة تشريعية ورقابية تعبّر عن نبض الشارع، لا مجرد غرفة لإقرار القوانين. ويأتى على رأس هذه التحديات الوضع الاقتصادى الضاغط، وتداعياته الاجتماعية، وملفات العدالة الاجتماعية، وضبط الأسواق، وحماية الطبقة الوسطى، إلى جانب تحديات الأمن القومى فى محيط إقليمى شديد الاضطراب، ما يفرض على البرلمان مسؤولية تشريعية دقيقة لا تحتمل التسرع أو الانفصال عن الواقع.

وأضاف رئيس حزب الجيل أن التحدى الثانى يكمن فى جودة التشريع، لا كثرته، فالشعب لا ينتظر قوانين جديدة بقدر ما ينتظر قوانين عادلة، متوازنة، قابلة للتطبيق، لا تُحمّل المواطن أعباء إضافية، ولا تُضعف الثقة فى الدولة أو مؤسساتها. كما أن تفعيل الدور الرقابى الحقيقي، ومحاسبة الأداء التنفيذى وفق أدوات دستورية راقية، سيكون معيارًا حاسمًا لنجاح هذا المجلس.

وفيما يتعلق بما هو متوقع من البرلمان لصالح الشعب، أكد الشهابى أن المواطن ينتظر مجلسًا ينحاز له بوضوح، يدافع عن حقه فى السكن الآمن، والتعليم الجيد، والرعاية الصحية اللائقة، والأجر العادل، ويحمى الملكية الخاصة، ويوازن بين ضرورات الإصلاح الاقتصادى ومتطلبات العدالة الاجتماعية، دون تهوين أو تهويل. كما ينتظر برلمانًا يشرح له الحقائق بشفافية، ويشاركه التحديات، بدل أن يتركه فريسة للشائعات أو القلق.

ووجّه الشهابي، بصفته برلمانيًا مخضرمًا، مجموعة من النصائح لأعضاء المجلس الجديد، فى مقدمتها: أن يتذكر النائب دائمًا أن مقعده أمانة لا وجاهة، وأن دوره الرقابى لا يقل أهمية عن دوره التشريعي، وأن القرب من المواطن والاستماع الحقيقى لمشكلاته هو أساس الشرعية البرلمانية. كما دعا النواب إلى احترام التخصص داخل اللجان، وعدم تحويل البرلمان إلى ساحة شعارات أو صراعات جانبية، والتركيز على القضايا الجوهرية التى تمس حياة الناس وأمن الوطن.

واختتم رئيس حزب الجيل الديمقراطى بالتأكيد على أن البرلمان القوى لا يُقاس بحدة الخطاب ولا بكثرة البيانات، بل بقدرته على صناعة تشريع عادل، وممارسة رقابة واعية، وبناء جسور ثقة بين الدولة والمجتمع، مشددًا على أن نجاح هذا المجلس هو جزء أصيل من معركة الدولة المصرية من أجل الاستقرار والتنمية وحماية الأمن القومي.

وأضاف: "الشعب لا ينتظر برلمانًا صاخبًا... بل برلمانًا صادقًا، يشعر المواطن معه أن صوته حاضر، وحقوقه مصانة، ووطنه فى أيدٍ أمينة."

على الهواء مباشرة

ويؤكد النائب محمد أنور السادات رئيس حزب الإصلاح والتنمية أن البرلمان الجديد عليه مسؤولية استعادة ثقة الشارع المصرى من خلال أدائه وممارسته لدوره البرلماني، خاصة وأن إنشاءه وتكوينه تم فى ظل ظروف صعبة.

ويرى السادات أن استعادة الثقة والدور الحقيقى للأحزاب لن يتأتى إلا بالمواقف التى يمكن أن نراها جلية منعكسة على حياة المواطن، ويقول: ومن هنا تأتى ضرورة إذاعة الجلسات ونقلها على الهواء مباشرة لمتابعة مجريات الجلسات وكيفية مناقشة الأعضاء وأداء دور كل منهم، بصرف النظر عن التحفظات التى سبقت الدورات السابقة، فالمواطن يريد أن يرى النواب يقومون بدورهم من حيث المساءلة الحكومية، وطرح قضايا الناس.

وأكد أن هذا البرلمان يأتى محملا بأجندة تشريعية مزدحمة، وقوانين متأخرة مثل الأحوال الشخصية، وقانون الإيجار القديم، وعلى رأس هذه الأجندة القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية نفسها، وإنشاء الأحزاب ومباشرة دورها السياسي، هذه المناقشات العلنية ممكن أن تريح الرأى العام، عندما يرى المواطنون مناقشة قضاياهم بشفافية مطلقة.

وأضاف: أرى أن الكل يستعد، ونحن كحزب وآخرون لدينا برامج وأفكار لطرحها للمناقشة، وعلينا أن نعطى فرصة ونتفاءل، وهى فرصة للأعضاء لإثبات استحقاقهم الانتخابى داخليا، والحفاظ على سمعة مصر البرلمانية فى الخارج أيضا.

الإصلاح السياسي

ويرى أسامة بديع الباحث فى العلوم السياسية أنه رغم حالة الريبة الواسعة التى أحاطت بالعملية الانتخابية، والتى دفعت الرئيس إلى استخدام الفيتو فى الاعتراض على بعض الممارسات الانتخابية، فإننا اليوم أمام أمر واقع يتمثل فى برلمان جديد سيستمر لفصل تشريعى كامل مدته خمس سنوات، وهو ما يحمله مسؤولية سياسية وتشريعية جسيمة لا تحتمل التراخى أو الأداء الشكلي.

ويقول: المطلوب من مجلس النواب الجديد أن يمارس دوره الحقيقي، لا الشكلي، فى مجالات التشريع والرقابة، وأن يتحمل مسؤوليته الدستورية فى إقرار السياسات العامة للدولة بما يخدم الصالح العام، لا باعتباره مجرد غرفة لإقرار مشروعات القوانين المحالة من الحكومة.

وانطلاقًا من هذا الدور، يجب أن تتصدر أجندة الإصلاح السياسى أولويات البرلمان، باعتبارها المدخل الرئيسى لتهيئة مناخ سياسى صحى وسليم. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال مراجعة جادة وشاملة للتشريعات المنظمة للحياة السياسية، وفى مقدمتها قانون الأحزاب السياسية، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقوانين الانتخابات، وقانون تقسيم الدوائر، وقانون الإدارة المحلية، بما يضمن توسيع المشاركة السياسية وفتح المجال العام وتحقيق قدر حقيقى من التعددية والتنافسية.

وعلى الصعيد الاقتصادى لا يجوز أن يظل البرلمان شاهدًا على تفاقم أزمة الديون دون ممارسة رقابة حقيقية، المطلوب هو تشديد الرقابة على سياسات الاقتراض، ووقف نزيف الديون، وإخضاع القروض لدراسات جدوى اقتصادية واضحة وشفافة قبل الموافقة عليها، حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة.

كما يتحمل البرلمان مسؤولية مباشرة عن استمرار غياب عدد من القوانين المكمّلة للدستور التى كان يفترض إقرارها منذ سنوات، وعلى رأسها قانون مفوضية عدم التمييز، وقانون حرية تداول المعلومات، ويضاف إلى ذلك ضرورة إصلاح التشريعات المرتبطة بالملف الحقوقي، وفى مقدمتها قانون الإجراءات الجنائية الذى أثار جدلًا واسعًا فى آخر أدوار الانعقاد، وقانون حماية الشهود والمبلّغين، وغيرها من القوانين التى تمس جوهر العدالة القضائية وسيادة القانون، وتسهم فى إنهاء أوضاع الحبس على ذمة قضايا سياسية أو قضايا متعلقة بحرية الرأى والتعبير.

إن الرهان الحقيقى على البرلمان الجديد هو أن تكون له أجندة تشريعية مستقلة تعبّر عن المواطنين واحتياجاتهم الفعلية، لا أن يكتفى بدور الممر التشريعى للحكومة، وأن يلتزم عند إقرار السياسات العامة، خصوصًا فى مجالى التعليم والصحة، بالنسب الدستورية الملزمة التى نص عليها الدستور، كما أن تجاهل بعض الملفات الشائكة، مثل قانون الإيجار القديم، دون حوار مجتمعى جاد وحلول متدرجة، قد تكون له تداعيات اجتماعية خطيرة، وهو ما يستوجب من البرلمان التعامل معه بمسؤولية وشجاعة سياسية.

الرقابة النمطية

وأشار بديع إلى أن أحد أبرز التحديات التى تواجه البرلمان الجديد هو كسر نمط الرقابة الشكلية التى سادت فى الفصول التشريعية السابقة، والانتقال إلى رقابة حقيقية وفعالة تستخدم أدواتها الدستورية كاملة، وعلى رأسها الاستجوابات الجادة والمكتملة الأركان، فالمواطن طوال السنوات الماضية، لم يشعر بوجود محاسبة فعلية، أو بأن هناك مسؤولين يخضعون للمساءلة السياسية، وهو ما خلق أزمة ثقة كبيرة لا يمكن تجاوزها إلا ببرلمان يثبت عمليًا أن لا أحد فوق المساءلة.

ويضاف إلى ذلك أن البرلمان جاء فى ظروف سياسية وانتخابية مضطربة، ومأزومة، وهو ما يجعله فى حاجة حقيقية إلى اكتساب ثقة المواطن من خلال الممارسة الفعلية والاستقلالية فى القرار، وليس عبر الخطاب أو الوعود، فالثقة لا تُمنح، وإنما تُبنى عبر أداء تشريعى ورقابى واضح ومتماسك.

التجربة الأولى

وأوضح بديع أن البرلمان يواجه تحديًا داخليًا يتمثل فى أن عددًا لا بأس به من النواب يخوضون تجربتهم الأولى فى العمل السياسى من الأساس، وليس فقط فى العمل البرلماني، وهو ما يتطلب جهدًا مؤسسيًا من المجلس ذاته لتأهيل النواب، وتنظيم العمل البرلماني، وتفعيل دور اللجان النوعية، بما يضمن عدم تحول حداثة التجربة إلى عائق أمام أداء المجلس.

وفى حال وجود تعديلات دستورية كما يتردد فى بعض الأوساط، فإن ذلك سيضع البرلمان أمام أكبر اختبار لمسؤوليته التاريخية، حيث تقع عليه مهمة إدارة هذا الملف بمنتهى الجدية والشفافية، وضمان فتح حوار مجتمعى حقيقي، والتعامل مع أى تعديلات محتملة باعتبارها شأنًا وطنيًا عامًا لا يخص السلطة وحدها، وبما يحافظ على التوازن بين السلطات ويصون روح الدستور ومكتسباته، وعدم الالتفاف على هذه المكتسبات

وفى المجمل فإن نجاح البرلمان الجديد فى مواجهة هذه التحديات مرهون بقدرته على ترسيخ استقلاليته، وتقديم نموذج برلمانى مختلف، يعيد الاعتبار لدور السلطة التشريعية بوصفها معبّرة عن الإرادة الشعبية، لا مجرد امتداد للسلطة التنفيذية.

منظومة التعليم

ويرى رضا محمد أبو صالح عضو اللجنة الاستشارية بحزب المصريين الأحرار بأمانة الدقهلية أن المنتظر من مجلس النواب الجديد أن يكون مجلسا قريبا من نبض الشارع معبرا عن هموم المواطن الحقيقية، لا أن يكتفى بدور شكلى أو تشريعى منفصل عن الواقع، ويقول: المواطن ينتظر برلمانا يضع الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة فى صدارة أولوياته من خلال تشريعات تضبط الأسواق وتواجه الغلاء وتدعم الإنتاج المحلى وتوسيع فرص العمل فى إطار رؤية تنموية شاملة ومستدامة كما ينتظر دورا فاعلا فى حماية حقوق العمال وربط التعليم بسوق العمل ودعم الأسرة المصرية بتشريعات متوازنة تحفظ تماسكها وتراعى مصلحة الطفل وفى ملفات الصحة والتعليم المطلوب تحرك جاد للإسراع فى استكمال منظومة التأمين الصحى الشامل وضمان جودة الخدمة إلى جانب تبنى رؤية واضحة ومستقرة لمنظومة الثانوية العامة وتطوير المناهج بما يتواكب مع وظائف المستقبل والمهارات الحديثة وبما ينسجم مع مستهدفات التنمية البشرية فى رؤية مصر ٢٠٣٠ باختصار الناس تنتظر مجلسا يشعر بهم ويتحدث بلغتهم ويقيس نجاحه بما يحققه على أرض الواقع من تحسن حقيقى فى جودة الحياة

ثقة المواطن

ويرى أبو صالح أن أكبر التحديات أمام البرلمان الجديد هو استعادة ثقة المواطن فى ظل تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية واتساع الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي، فالتحدى الحقيقى لا يكمن فى سن قوانين جديدة بقدر ما يكمن فى الرقابة الجادة على التنفيذ ومحاسبة المقصرين وضمان وصول أثر السياسات العامة إلى الفئات الأكثر احتياجا، كما يواجه المجلس تحديات متشابكة تتعلق بملفات البطالة والشباب وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المحلية غير المتوازنة إلى جانب مواكبة التحول الرقمى وما يفرضه من تشريعات حديثة ويضاف إلى ذلك تحدى ترجمة أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ إلى سياسات وتشريعات قابلة للتنفيذ تضمن استدامة الموارد وتحقيق نمو اقتصادى شامل ومراعاة البعد البيئى وعدم تحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية والنجاح فى مواجهة هذه التحديات يتطلب شجاعة فى الطرح ووضوحا فى الأولويات وانحيازا دائما للإنسان البسيط، فالبرلمان القوى ليس من يكثر الكلام بل من يملك الإرادة لتحويل مطالب الناس وخطط الدولة إلى واقع ملموس.

تحسين الأداء

ويرى الخبير المصرفى والاقتصادى مجدى عشماوى أن البرلمان فى فصله الثالث هو المُسرع التشريعى لرؤية مصر ٢٠٣٠. وننتظر منه تحويل الاستراتيجيات الكبرى التى وضعتها الدولة إلى قوانين مرنة تجذب الاستثمار. الدور ليس فقط الرقابة بمعنى تصيد الأخطاء، بل الرقابة بمعنى ضمان كفاءة التنفيذ، لنتأكد أن كل جنيه فى الموازنة يخدم الإنتاج ويقلل الاعتماد على الاستيراد.

ويقول إن تحدى التضخم هو معركة عالمية، والبرلمان الجديد يملك سلاحين؛ الأول هو الرقابة الميدانية عبر أدواته لضمان انضباط الأسواق، والثانى هو التشريعات التى تشجع سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية. ونحن نحتاج لقوانين تقلل الهالك من السلع الزراعية مثلاً لخفض تكلفتها على المواطن. البرلمان هنا يعمل كظهير يحمى القوة الشرائية للمواطن بالتكامل مع جهود الحكومة.

الدعم والبنوك الرقمية

وطرح عشماوى ملف التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى كأحد الملفات الشائكة التى تواجه الدورة البرلمانية الجديدة، ويقول: "هذا الملف يتطلب حواراً مجتمعياً تحت قبة البرلمان. فالتوجه للدعم النقدى هو توجه عالمى لضمان وصول الدعم لمستحقيه ومنع الهدر، ودور البرلمان هنا هو وضع المعايير القانونية الصارمة لضمان عدم سقوط أى أسرة مستحقة، وضمان وجود آلية لربط قيمة الدعم بمعدلات التضخم دورياً. نحن نبحث عن كفاءة الدعم وليس تقليصه."

وأوضح أنه يمكن للبرلمان أن يساعد في تقليص فجوة الدين العام خاصة بعد أن وضعت الدولة بالفعل سقفاً للدين العام، ودور البرلمان هو تحويل هذا السقف إلى ثقافة مؤسسية. والبرلمان الجديد سيناقش الموازنات من منظور "العائد على الاستثمار". كما أن له دور كبيرا فى دعم المشاريع الخضراء كبدائل تمويلية ذكية وأقل تكلفة، مما يخفف العبء عن الأجيال القادمة."

وفيما يخص القطاع المصرفى والتحول الرقمى أكد عشماوى أن القطاع المصرفى المصرى قوى جداً، والبرلمان الجديد مطالب بتحديث التشريعات لتواكب ال (FinTech) والخدمات المصرفية الرقمية. نحن نحتاج لبيئة تشريعية تجذب البنوك الرقمية العالمية لتعمل فى مصر، وهذا سيزيد من الشمول المالى ويدمج الاقتصاد غير الرسمي، مما يزيد الحصيلة الضريبية للدولة دون فرض ضرائب جديدة."

وخلص إلى أن البرلمان مطالب بإصدار قانون يمنح إعفاءات ضريبية أو "خصومات استثمارية" لكل مصنع أو شركة تستخدم طاقة نظيفة أو تلتزم بإعادة تدوير مخلفاتها، وتطوير قانون "المشاركة مع القطاع الخاص لأن القانون موجود لكنه يحتاج تبسيط لتقليل وتسريع الدورة المستندية، وإصدار تشريعات لتسهيل دخول المستثمر كشريك للدولة فى إدارة مشروعات (الموانئ، والمطارات، ومحطات المياه) شرط أن الدولة تملك الأصل، والقطاع الخاص يدير ويطور، والبرلمان يراقب لضمان مصلحة المواطن، وإصدار تشريع لتنظيم سوق الكربون، وهو نظام يسمح للشركات التى تقلل انبعاثاتها ببيع "شهادات كربون" لشركات أخرى ملوثة مما يخلق مصدر دخل جديد تماماً للشركات المصرية. المصنع الذى يوفر فى التلوث، يقدر يبيع "شهادة" بآلاف الدولارات لمستثمر أجنبي، مما يجلب عملة صعبة للبلد ويحافظ على البيئة وهو نظام معمول به عالميا.

وكذلك تشريعات تخص الشفافية والإفصاح (البيئي) بحيث يلزم الشركات الكبرى المقيدة فى البورصة بتقديم تقرير سنوى عن أثرها "البيئى والمجتمعى بهدف" رفع تصنيف مصر الائتمانى. المستثمر العالمى الآن لا يضع أمواله فى بلد إلا لو كانت شركاتها شفافة تحترم البيئة، وهذا قانون "سمعة مصر الاستثمارية".

أما الدور الرقابى للبرلمان فيرى أنه يتمثل في: الانضباط المالي: بالالتزام بسقف الدين العام.

والحوكمة بالتأكد من شفافية العقود والمناقصات الكبرى، والكفاءة بمراجعة العائد من المشروعات القومية بعد تشغيلها، وأخيرا التعاون بتقديم حلول تشريعية للمشاكل المالية التى تواجه الحكومة.

الجمهورية الجديدة

ويقول أحمد عنانى القيادى بحزب المصريين الأحرار: هذا البرلمان شديد الأهمية نظرا لأن الدولة تريد أن تستكمل القفزة التشريعية والمؤسسية، وأعتقد أن رؤية مصر ٢٠٣٠ والتنمية المستدامة بشكل أوسع، سواء المدن الذكية أو الرقمنة والتوسع فى استخدام الذكاء الاصطناعى والخدمات السريعة، وحزمة تشريعية تخص حياة المواطن من الناحية الاقتصادية، فلابد لقانون الاستثمار الموحد أن يتوسع بشكل كبير، وأن تكون هناك قوانين تتيح للمستثمر التسهيلات دون ضرر بالقطاع الخاص، فعندنا مشاكل كبيرة هى تشريعية بالأساس، وننتظر من البرلمان الجديد الحد منها أو تعديلها بحسب احتياجات المجتمع المصري، وهنا أقصد الملف الاقتصادى المتشعب، والملف الاجتماعى الذى يحوى كثير من الملفات التى تمس المواطن بشكل مباشر مثل الملفات الصحية؛ فهناك مستشفيات، تأمين صحي، كيف للمريض أن يعالج ويتلقى هذا العلاج على نفقة الدولة، وهذا يحتاج إلى مناقشة موسعة وتعديل قوانين وموازنة عامة تكون أكبر مما هو متاح حاليا، لابد أن تقوم اللجان بدورها، وبرلمان يستجوب الوزراء ويقوم بمحاسبتهم، ويمكن القول أن تفعيل الأدوات الرقابية والتشريعية التى يعول عليها المواطن البسيط فى الشارع المصري، خاصة وأن هذا التشكيل البرلمانى يحمل تنوعا من أحزاب سياسية كثيرة من موالاة ووسط ومعارضة، وبالتالى يمثل كافة التوجهات الايدولوجية والسياسية، فنحن نتحدث عن برلمان به نسبة كبيرة من تمثيل الشباب والمرأة.

التحدى هو اثبات الثقة التى استحقها النائب من المواطن الذى انتخبه، سواء نائب حزبى أو مستقل، وبالتأكيد أن لكل نائب برنامج يعتمد على التوجهات السياسية من رقابة وتشريع، كيف أراقب الحكومة فى أدائها ومحاسبتها، ومشاكل التشريعات الحالية، وهل لو شرعت قانونا سينبثق منه مجموعة من الخدمات تحسن من حياة المواطن، وبالطبع هناك عدة قوانين لم يتم حسمها فى البرلمان السابق، مثل قانون المالك والمستأجر، لأن الناس تراقب الأحزاب والنائب المستقل بعد وثقت فيهم وأعطتهم صوتها، فهل سيحقق كل منهم تطلعات الناخب المصرى أو أنه سيزيحه عن الانتخابات التالية، فإثبات الاستحقاق الانتخابى هو أكبر التحديات التى تواجه الأحزاب والمستقلين على حد سواء، وما تحقق من الوعود الانتخابية من رقابة وشفافية، فلا بد أن تكون هناك أولوية لعدد من الملفات مثل التعليم، والمحليات المتخمة بالمشاكل، فى ظل هذا التطور الذى يشرف عليه الرئيس عبدالفتاح السيسي، فالمواطن والدولة معا ينتظرون تشريعات تواكب الجمهورية الجديدة وتطلعات الدولة وعصر المعرفة، وأن تمثل هذه القوانين بيئة آمنة للمواطن المصري، وأن تتحول القوانين والتشريعات إلى خدمات، مثل قانون التأمين الصحى الشامل، وأيضا لجان نوعية كثيرة مثل لجنة حقوق الإنسان، لابد أن توفر آلياتها فيما يمس حقوق المواطن، ولجنة العلاقات الخارجية التى تقيم علاقة مع الحكومات الخارجية التى تربطها علاقات سياسية واقتصادية، وبالتالى تحتاج إلى تفعيل ما يطلق عليه الدبلوماسية البرلمانية حتى تكون هناك علاقة بأحزاب العالم الحاكمة لحكوماتها، ولا تكون العلاقة فقط عن طريق القناة الرسمية الممثلة فى وزارة الخارجية، إنما علاقة دبلوماسية برلمانية والقنوات التشريعية.

تمكين المرأة

من جهتها أشادت الدكتورة إيمان بيبرس رئيس مجلس إدارة ومؤسسة جمعية نهوض وتنمية المرأة باختيار السيدات النائبات فى مجلس النواب المصري، باعتباره خطوة سياسية مهمة ومعبرة تعكس تطورًا واضحًا فى مسار تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها فى مواقع صنع القرار.

وقالت: إن تمثيل المرأة فى البرلمان لم يعد حضورًا شكليًا أو تمثيلًا رمزيًا، بل أصبح ضرورة تفرضها متطلبات التنمية، وعدالة التمثيل، وبناء سياسات عامة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع ووجود المرأة تحت قبة البرلمان اليوم هو نتاج كفاءة وخبرة واستحقاق حقيقي.

وأوضحت بيبرس أن البيانات الرسمية تشير إلى تقدم ملموس فى تمثيل المرأة فى الحياة النيابية المصرية خلال السنوات الماضية، ففى البرلمانات السابقة قبل عام ٢٠١٢ كانت نسبة تمثيل المرأة أقل من ٢٪ من الإجمالي، مما يعكس محدودية مشاركتها السياسية فى تلك الفترات. ومع انتخابات ٢٠١٠ ارتفعت النسبة إلى نحو ١٢,٧٪، ثم انخفضت فى ٢٠١٢ إلى حوالى ٢٪ مجددًا، وفى برلمان ٢٠١٥، ومع تطبيق نظام (الكوتا)، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة إلى حوالى ١٥٪ من مقاعد مجلس النواب، وهو أعلى مستوى حتى ذلك الوقت، وشهدت انتخابات ٢٠٢٠ قفزة نوعية، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة فى مجلس النواب نحو ٢٧٪ من إجمالى المقاعد - أعلى نسبة فى تاريخ المشاركة النسائية فى الحياة النيابية المصرية.

ومع انتهاء انتخابات عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وإعلان التعيينات الأخيرة من رئيس الجمهورية فى مجلس النواب ٢٠٢٦، تم تعيين ٢٨ عضوًا رئاسيًا فى البرلمان، من بينهم ١٤ سيدة، أى أن ٥٠٪ من المعينات كانوا من النساء، وبهذا تصل نسبه تمثيل المرأة ٢٧٪ وهو مؤشر جديد يُسهم فى رفع التمثيل البرلمانى للمرأة ضمن آليات التعيين الرسمية.

وتؤكد بيبرس أن النائبات اللاتى تم اختيارهن يتمتعن بسجل مهنى وخبرات راسخة وحضور مؤثر فى مجالات تخصصهن، بما يجعل وجودهن قيمة مضافة حقيقية للعمل التشريعى والرقابي، ويسهم فى طرح قضايا المجتمع بعمق ومسؤولية، خاصة القضايا المرتبطة بالحقوق الاجتماعية، والعدالة، والأسرة، والتنمية.

كما ترى أن تعزيز تمثيل المرأة فى البرلمان يسهم فى بناء برلمان أكثر تنوعًا وتوازنًا، ويعكس بصورة أفضل واقع المجتمع المصرى وتعدد فئاته، ويعزز من جودة التشريعات والسياسات العامة، ويقوى دور البرلمان فى الرقابة والمساءلة.

وفى هذا الإطار، تتطلع إلى أن تقوم النائبات بدور قوى ومسؤول فى الدفاع عن الحقوق، والمشاركة الفاعلة فى صياغة التشريعات، والمساهمة الجادة فى صناعة القرار بما يخدم مصلحة مصر والمواطنين.

وتؤكد أن تمكين المرأة سياسيًا سيظل أحد محاور اهتماماتها واهتمامات الجمعية، وأنها ستواصل دعم كل الجهود والسياسات التى تعزز مشاركة المرأة فى الحياة العامة، باعتبارها شريكًا أصيلًا فى بناء دولة عادلة وقادرة على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

تحقيق - آمال رتيب: